

مجلس الوزراء في اجتماعه أمس:

إقرار جداول رواتب المرحلة الثالثة من إستراتيجية الأجور ومنح المتقاعدين (50٪) زيادة التوجيه باستكمال الإجراءات الدستورية لإصدار قانون المحافظة على المدن والمعالم التاريخية

صفاة / سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور جداول رواتب المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات والزيادات العامة المترتبة على تطبيقه ابتداءً من شهر فبراير الجاري.

واقر المجلس منح المتقاعدين في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات (50) بالمائة من الزيادات الممنوحة للموظفين على مستوى الدرجة المقابلة لدرجاتهم المسكنين عليها، وكذا منح المتقاعدين في صندوق تقاعد الدفاع والداخلية والأمن (50) بالمائة من الزيادات الممنوحة للموظفين على مستوى الرتبة.



الموافقة على إعداد دراسة سوق الهاتف النقال لإصدار رخصة جديدة

تشمل التسمية والتعاريف ونطاق سريانه، أحكام عامة ، التسجيل وأثاره، مخطط الحفاظ، أسس وضوابط عملية الحفاظ، التراخيص، الحرف التقليدية والدعم الاقتصادي للمواقع المسجلة، العقوبات والأحكام الختامية.

كما ناقش المجلس تقرير رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية بشأن واقع التنمية في محافظة الجوف واحتياجاتها من المشاريع التنموية والخدمية في مجالات التعليم بأنواعه الثلاثة العالي والمهني والعام، والزراعة والسري والمياه والبيئة والكهرباء والطاقة والأشغال العامة والطرق والسياحة والاتصالات والشباب والرياضة والى غير ذلك من القطاعات الإنمائية وذلك بحضور محافظ الجوف.

كما تضمن التقرير مصفوفة بقائمة المشاريع المطلوب انجازها خلال الفترة الراهنة والمقبلة على مستوى كافة تلك القطاعات مع كلفتها التقديرية لكل مشروع على حدة.

وأكد المجلس حرص الدولة على النهوض بالواقع التنموي والخدمي والاجتماعي لمحافظة الجوف وأبنائها في عموم المديرية وعلى دور المجالس المحلية في تهيئة الظروف والعوامل الكفيلة بتحقيق هذ الغاية.

كما وجه المجلس جميع الوزراء المعنيين وبالتنسيق مع قيادة السلطة التنفيذية في الجوف كل في ما يخصه بمراجعة المصفوفة وتحديد الأولويات التي تمثل حاجة ملحة لأبناء المحافظة و الفترة الحالية وإعطائها الأهتمام الكبير بتنفيذها على نحو عاجل على أن يتم الرفع بتقرير حول النتائج إلى المجلس للمناقشة واعتماد مايلزم.

وأطلع المجلس على مذكرة وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بشأن طلب الوزارة الموافقة على إعداد دراسة سوق الهاتف النقال والإعداد لإصدار رخصة جديدة لشبكة الهاتف النقال الجيل الثالث. ووافق المجلس على ما جاء في المذكرة وتم تكليف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنزال مناقصة للتعاقد مع استشاري متخصص لدراسة سوق الهاتف النقال بالجمهورية اليمنية والإعداد لإصدار رخصة الجيل الثالث وآلية منح تراخيص هذا

وأكد المجلس أن على كافة وحدات الخدمة العامة سرعة تنفيذ المهام المطلوبة منها بموجب تعميم وزارة الخدمة المدنية والتأمينات رقم 2 لسنة 2011م بشأن استكمال كافة المهام المتبقية من المرحلتين الأولى والثانية للإستراتيجية لضمان حصول موظفيها على الزيادات القانونية المستحقة على الانتقال إلى جدول رواتب المرحلة الثالثة وعلى أن تتحمل وحدة الخدمة العامة المسؤولية القانونية لمسح الاستحقاق لموظفيها وفقاً لأحكام هذا القرار وصحة وسلامة البيانات الوظيفية والمالية المعتمدة لتحديد الاستحقاق.

وفي ما يتعلق بالعملين في القطاعين العسكري والأمني فقد أكد القرار منحهم قيم الزيادات المالية المقابلة لرتبهم. وأقر المجلس مشروع قانون بشأن المحافظة على المدن والمناطق والمعالم التاريخية وتراثها الثقافي العمراني بعد مراجعته من قبل اللجنة المكلفة من المجلس برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية بهذا الخصوص ووجه المجلس وزير الشؤون القانونية بالتنسيق مع وزير شؤون مجلسي النواب والشورى لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصداره.

ويهدف القانون إلى تحقيق الدور الفاعل والصارم للهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية في المحافظة على تلك المدن والمناطق وكذا التراث الثقافي العمراني وما يمتد من أي اعتداء أو عبث أو تغيير أو تشويه، فضلاً عن تنظيم أسس وقواعد وإجراءات المحافظة عليها بما يكفل تعزيز سياسات الدولة في هذا المجال. كما يهدف القانون إلى المساعدة على الوفاء بالالتزامات والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الموقعة عليها بلاننا بهذا الشأن ومنها الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، عدا عن تعزيز دور الهيئة في وضع الآليات الكفيلة بتنفيذ سياسات ومخطط المحافظة، وتحديد الضوابط القانونية والفنية اللازمة لتنظيم أعمال البناء والترميم والصيانة، وإعادة التأهيل للمعالم والمباني التاريخية في المدن والمناطق الحضرية.

ويقع مشروع القانون في 155 مادة موزعة على تسعة فصول

د. جيتور يلتقي الوفد السعودي المشارك في المؤتمر الدولي الثالث لمكافحة السرطان

عدن / نوال مكيش :

تصوير / مكي الدين السوروي



وطاف الشيخ المهندس / عبدالله بقرشان بمكتبة كلية الطب البشري وأجنتها المختلفة بالإضافة إلى مختبرات طب الأسنان وأقسامها المختلفة مبدياً

إعجابيه بما شاهده خلال زيارته لمختلف الأقسام. وقد اثني عمدهاء كلية الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة ومركز الشفة الارنبية على

التقى الدكتور/ عبد العزيز صالح بن جيتور رئيس جامعة عدن، بمكتبه أمس الثلاثاء بالشيخ المهندس/ عبد الله بقرشان رئيس مجلس أمناء جامعه عدن والوفد المرافق له المشارك في أعمال المؤتمر العلمي الدولي الثالث لمكافحة السرطان المنعقد بمحافظة حضرموت من 4 - 7 فبراير 2011م التي نظمتها منظمة حضرموت الصحية (HHO) التي تزامن مع إتهار منظمة حضرموت الصحية.

ورحب الأخ رئيس الجامعة في مستهل اللقاء بالوفد السعودي الذي يزور اليمن أول مرة منوها بدعم وجهود الشيخ المهندس بقرشان التي فتحت أبواباً واسعة للجامعة للتبادل مع العديد من المؤسسات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية وفي مقدمتها جامعة الملك سعود التي أعطت حافزاً إضافياً لاسيما لكليات الطب والأسنان والصيدلة في الاستفادة من هذه الاتفاقية في جوانب التدريب والمؤتمرات التي شارك فيها العديد من أساتذة الجامعة وطلابها.

عقب ذلك قام الشيخ المهندس/ عبد الله بقرشان بتسليم الدكتور/ عبد العزيز صالح بن جيتور رئيس جامعه عدن شهادة تقديرية من المؤتمر العلمي الدولي الثالث مكافحة السرطان.

من جهة أخرى قام الشيخ المهندس/ عبد الله بقرشان بزيارة لكليات الطب البشري وطب الأسنان، والتي بعمرانها وناقش معهم هموم الكليات... بالإضافة إلى جملة من قضايا حول كثير من الرؤى والأفكار المرتبطة بتطوير عمل الكليات فضلاً عن تعزيز الاتفاقية الموقعة مع جامعة الملك سعود في تأهيل وتدريب الطلاب وعقد المؤتمرات العلمية.

إعلان

افتتاح اللقاء التشاوري لمكون المناصرة في برنامج (استجابة)

صفاة / أنور حيدر:

عقد أمس بصنعاء لقاء تشاوري لمكون المناصرة في برنامج (استجابة) حول أهمية المناصرة في صياغة وتنفيذ السياسات بحضور عدد من منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية .

وأوضحت الأخت فاطمة عقيبة مدير برنامج المناصرة ان البرنامج مكون في إطار برنامج (استجابة) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقالت ان مكون المناصرة في برنامج (استجابة) يهدف الى تطوير وتعديل السياسات العامة القائمة من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني في المناطق التي يستهدفها المشروع بغرض تحسين حياة المواطنين .. مبيئة ان أهداف مكون المناصرة هي تحسين أداء وقدرة منظمات المجتمع المدني من أجل إشراكهم في تطوير السياسات العامة وتنفيذ حملات المناصرة للقضايا القائمة على السياسات على المستوى الوطني. وأوضحت ان أنشطة مكون المناصرة المتمثلة في تقديم

منح لمنظمات المجتمع المدني والتحالفات المختارة وتنفيذ حملات مناصرة للقضايا القائمة على السياسات العامة على المستوى الوطني وتقديم المساعدة الفنية لمنظمات المجتمع المدني في مفهوم المناصرة وكسب التأييد في صياغة السياسات العامة وبناء التحالفات والشبكات وتخطيط حملات المناصرة وكسب التأييد وإشراك المواطنين في صنع السياسات

مشروع (استجابة) مدته ثلاث سنوات يهدف الى بناء قدرات المؤسسات الحكومية وتحسين نوعية الخدمات العامة وتشجيع المواطنين على المشاركة في عمليات صنع القرار. ويعمل المشروع عن كئب لتعزيز تحديد القضايا وصياغة السياسات وتحليلها والموافقة عليها وتعزيز قدرات تنفيذ تلك السياسات وتقييمها كما يعمل البرنامج مع جهات رئيسية لمكافحة الفساد وتعزيز الإدارة المالية والمسائلة في القطاع الحكومي ومساعدة منظمات المجتمع المدني والمواطنين في لعب دور قانوني في تطوير ومراقبة السياسات العامة.